

وعلق ستور على السلطة الزوجية، التي أثارت حفيظة إسرائيل مؤخراً عندما رفعت مستوى تمثيل السلطة الفلسطينية في أوسلو من ممثلية إلى وفد، قائلاً: "إنها ليست بصدد الاعتراف"، وإن الاعتراف وحده "لن يغير الحقائق على الأرض".

ولكنه على الرغم من ذلك أضاف أن ذلك التوجه ما يزال موجوداً طالما وُجدت المساعي الدبلوماسية. "ولكن إذا دخلت العملية الدبلوماسية في طريق مسدود، أعتقد أن المناخ يمكن أن يتغير في جميع أنحاء أوروبا، ونحن نرى بالفعل ميولاً في هذا الاتجاه".

وقال ستور أن المبادرات التي تشبه التوجه الفلسطيني للحصول على اعتراف العالم بوجود دولة تستنزف الطاقة الدبلوماسية وتشتت الانتباه. وقال: "أعتقد أن جميع الطاقات ينبغي أن تركز على المفاوضات. وكل نشاط يذهب أبعد من ذلك يمكن أن يشتت انتباهنا".

(....)

وترأس الزوج لجنة الاتصال المخصصة المؤلفة من الدول المانحة، والتي بدورها تقدم أكثر من 120 مليون يورو لبناء المؤسسات كل عام.

(....)

بعد سؤاله عما إذا وصلت العملية بالفعل إلى طريق مسدود، قال ستور أن كلاً من نتياهو ورئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس قالوا في أيلول أنهم سيعطون أنفسهم عاماً واحداً. وقال الرئيس الأمريكي باراك أوباما في اجتماع الأمم المتحدة أنه قد تكون هناك دولة فلسطينية بحلول الاجتماع المقبل للجمعية العامة للأمم المتحدة في أيلول.

وقال: "سوف ينصب التركيز هنا على شهري آب وأيلول"، مشيراً إلى أن خطة فياض لبناء مؤسسات الدولة من المقرر أن تنتهي في آب.

وثيقة رقم 14 :

كلمة رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس أمام الجالية الفلسطينية في سلطنة عُمان تحدث فيها عن عملية التسوية السلمية والانقسام الفلسطيني¹⁴ [مقتطفات]

15 كانون الثاني/يناير 2011

(....)

أضاف السيد الرئيس: "نعرفون أننا منذ فترة طويلة ونحن نحاول ونبذل كل الجهد من أجل الوصول إلى تسوية سلمية سياسية مع الجانب الإسرائيلي، وفي نفس الوقت نكتف لقاءاتنا واتصالاتنا مع مختلف دول العالم، ومع الجاليات اليهودية أيضاً سواء خارج إسرائيل أو داخلها وذلك من أجل أن نوصل صوتنا إلى هؤلاء الناس حتى لا يستمعوا فقط إلى رأي وصوت حكومتهم التي نعتبر أن صوتها منحاز، وبالتالي لا بد أن يستمعوا إلى صوت آخر، ومن هنا تتشعب النشاطات وكلها تسير على

وتيرة واحدة، سواء المفاوضات أو الاتصالات مع دول العالم جميعها أو مع الجاليات اليهودية، ولكن في نفس الوقت، هناك غصة في نفوسنا لا بد أن نعالجها وأن نصل إلى حل بشأنها وهي الانقسام الفلسطيني.“

وبالنسبة للمفاوضات، قال سيادته: ”نحن بذلنا كل الجهد الممكن للوصول إلى حل يطبق وينفذ الشرعية الدولية، بمعنى نريد دولة على حدود الرابع من حزيران عام 1967، نريد أن تكون القدس الشرقية عاصمة لدولة فلسطين، وأن نجد حلاً عادلاً لقضية اللاجئين حسب ما ورد في خطة خارطة الطريق، هذه هي المبادئ الأساسية التي نسعى إليها والتي لن نتراجع عنها، بمعنى أن هذه الأرض هي لنا والقدس هي لنا، وقضية اللاجئين يجب أن يوجد حل لها، حل منصف وعادل يرضي اللاجئين أنفسهم، وبالتالي بدأت مفاوضاتنا مع الحكومة الإسرائيلية السابقة وهي حكومة إيهود أولمرت، بعد مؤتمر ”أنابوليس“، واستمرت هذه المفاوضات 8 أشهر، وكنا قاب قوسين أو أدنى من الاتفاق، ولكننا لم نتفق، كنا قرييين جداً من بعضنا البعض ولكن لم يلتحم هذا اللقاء، كنا نريد أن نتوصل إلى حلول للقضايا الست، قضايا المرحلة النهائية، ولكن لم نتمكن، وما أمكننا عمله هو أن الإسرائيليين عرفوا تماماً موقفنا حول هذه القضايا، ونحن عرفنا موقفهم، والحقيقة كما قلت، كنا قرييين لولا أن رئيس الوزراء الإسرائيلي أبعد عن الوزارة، وحلت محله نائبته، ثم تابعت الأمور وجاءت بحكومة نتيناهو، وهذه الحكومة نحن لنا تجربة سابقة معها منذ عام 1996-1999، وثبت لنا من خلال تلك التجربة أن هذا الرجل صعب المراس وصعب الموافقة على السلام، ومع ذلك عندما جاء مرة أخرى إلى الحكم كان لا بد لنا أن نتعامل معه لأنه هو رئيس الوزراء المنتخب لدولة إسرائيل، ومضينا معه في مفاوضات عسيرة، بعيدة، أي لم يكن بيننا وبينه أي نوع من المفاوضات وإنما من خلال أميركا، وكنا نطالب بوقف الاستيطان أو النشاطات الاستيطانية لنعود إلى المفاوضات، إلا أنه كان وما زال مصراً على أن يمارس النشاط الاستيطاني وألا يتوقف عنه، وممرت الأيام منذ مجيئه إلى السلطة ومنذ مجيء أوباما إلى السلطة إلى يومنا هذا حاولت الإدارة الأميركية وكان موقفها واضحاً: أن على إسرائيل أن تتوقف عن النشاطات الاستيطانية، والعالم كله يقول إن على إسرائيل أن تتوقف عن النشاطات الاستيطانية.“

وتابع سيادته: ”ولكن إسرائيل ما زالت إلى الآن ترفض، وتذكرون في الأيام الأخيرة أن أميركا عرضت صفقة كبيرة على إسرائيل، صفقة أسلحة وأمن وغيره، من أجل أن توافق على تمديد فترة تجميد الاستيطان، إلا أن حكومة إسرائيل رفضت وداًماً لديها حجة، بأن هناك خطر، هذا الخطر هو الخطر الإيراني، ولا بد للعالم أن يتعامل مع الخطر الإيراني قبل أن تحل مشكلة القضية الفلسطينية، ولكن رؤية العالم أجمع بما في ذلك أميركا، أن حل القضية الفلسطينية هو الطريق الوحيد لإنهاء بؤر التوتر في المنطقة، وبالتالي لا بد أن يبدأوا من هذه النقطة، ولأول مرة تتحدث أميركا بأن إقامة دولة فلسطينية مستقلة إنما هو مصلحة حيوية استراتيجية أميركية، مع ذلك لأن لم نتمكن من الوصول إلى حل، نحن بصراحة لن نفقد صبرنا ولن نسكت ولن نتراجع، صامدون في أرضنا، صامدون في وطننا، مستمرون في بناء هذا الوطن حتى يأتي الموعد الذي يتحقق فيه إقامة هذه الدولة، لأن لا نستطيع أن نقول بأن هناك أي تقدم يتعلق بعملية السلام، ولكن لا بد أن يأتي الوقت لأن العالم كله بدأ يتداعى بدفع إسرائيل للوصول إلى السلام، هناك الآن موجة كبيرة من دول العالم وبالذات دول

أميركا اللاتينية التي بدأت تعترف بالدولة الفلسطينية المستقلة على حدود عام 1967، وهذه لأول مرة تحصل، بدأت البرازيل ثم الأرجنتين ثم الإكوادور وغيرها من الدول، وأصبح هناك سبع دول على الأقل من دول أميركا اللاتينية تعلن اعترافها بدولة فلسطين“.

(.....)

وقال سيادته: ”بطبيعة الحال، دول أوروبا وروسيا والصين، واليابان، جميع هذه الدول تقف إلى جانبنا الآن، وأميركا اللاتينية أيضاً تتوجه بهذا الاتجاه، إذاً هناك نشاط دولي هام وتطور في المواقف الدولية يضغط باتجاه أن على إسرائيل أن تعترف بالحقيقة وبضرورة إقامة دولة فلسطينية إلى جانب دولة إسرائيل، طبعاً لأن أقول لكم ممتهى الصراحة رئيس الوزراء الإسرائيلي لا يعترف ولم يعترف ولا أدري إن كان سوف لا يعترف في المستقبل، هذا موضوع خاضع للزمن ونتظر أن يضغط عليه العالم كله بما في ذلك اليهود سواء في إسرائيل أو خارج إسرائيل، وهذا ما دعانا أيضاً عندما وجدنا أن العالم كله يقف إلى جانبنا، ومع ذلك لا نحقق تقدماً ولذلك التفتنا إلى الجاليات اليهودية الموجودة في أميركا والتي تسمى ”الإيباك“، والموجودة في أوروبا والموجودة في كل بلاد الدنيا حيث يوجد يهود يوجد جاليات وجاليات قوية وتستطيع أن تؤثر سلباً أو إيجاباً بالحلول، فعندما نقنع هذه الجاليات أو نحاول إقناعها بأن السلام إنما هو في مصلحة إسرائيل، عند ذلك تبدأ هذه الجاليات بالضغط على الحكومة الإسرائيلية، وهذا ما دعانا أيضاً إلى أن نلتقي بشرائح مختلفة من المجتمع الإسرائيلي، وآخر هذه اللقاءات كان قبل شهر في رام الله، حيث التقيت مع 120 من الإسرائيليين من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار من الضباط والجنرالات السابقين وأساتذة الجامعات الأحزاب وغيرهم، وبدأنا نتحاور نحن وإياهم، لماذا تقف حكومتكم أمام السلام، وخرجوا لا أقول مقتنعين مئة بالمئة ولكن أقول بدأنا نزعزع القناعات التي ترسبت في أذهانهم من الحكومات الإسرائيلية المتتالية وبالذات حكومة نتنياهو التي تحاول أن تقنعهم بأن الطريق الوحيد هو بقاء الاحتلال وعدم الوصول إلى دولة فلسطينية مستقلة، من هنا كنا نحاول بهذا الاتجاه وسنحاول وسنستمر إلى أن نصل إلى الحل“.

وتابع سيادته: ”على المستوى الفلسطيني كما تعلمون هناك مشكلة، مشكلة حماس ومشكلة فتح والخلاف الموجود داخل الإطار الفلسطيني والذي أدمى قلوبنا والذي نتمنى أن تنتهي منه بأقصى سرعة ممكنة، ولكن أحب أن أقول لكم بعض تسلسل الأحداث التي جرت منذ الانقلاب الذي قامت به حماس في غزة إلى يومنا هذا، عندما وقع الانقلاب اجتمعت الدول العربية جميعها في الجامعة العربية لتتدارس وتناقش مسألة هذا الانقلاب وخرجت بخلاصة أن تترك الأمر بيد الشقيقة مصر لكي تتولى أمر المصالحة، وفعلاً مصر باعتبارها الأقرب إلينا باعتبارها التي تعرف التفاصيل أكثر من غيرها باعتبار أنها معنية أكثر من غيرها بسبب الجغرافيا وبسبب أمور كثيرة، بدأت بجد واجتهاد لتقريب وجهات النظر والتقت عشرات اللقاءات وعشرات الاجتماعات مع الفصائل الفلسطينية المختلفة، إلى أن وصلت في الأول من أكتوبر قبل الماضي وأجملت وثيقة وعرضت هذه الوثيقة على قيادة حماس، وقيادة حماس في ذلك الوقت كانت في القاهرة وأبدت بعض الملاحظات فأخذ بهذه الملاحظات ”أنا أقول لكم وقائع تاريخية يمكن أن تسألوا عنها بعد 10 سنوات“، ثم جاءنا إلى عمان كل من عمر سليمان وزير الأمن وأحمد أبو الغيط وزير الخارجية وقالوا: الآن نحن أجملنا هذه الوثيقة سنرسلها لك في العاشر من أكتوبر ونرجو أن توقع عليها دون أية ملاحظة، وبالفعل أرسلوها مع

السفير المصري برام الله، وقال لي السفير: هذه هي الوثيقة أرجو أن توقعوا عليها وآخر موعد للتوقيع هو الخامس عشر من أكتوبر يعني بعد خمسة أيام، وهنا لا أذيع سراً إذا قلت أن بعض الجهات وبالذات أميركا عندما علمت بموضوع الوثيقة أرسلوا لنا أن لا نوقع عليها، واتصلوا بي شخصياً أكثر من مرة وقالوا: الأفضل أن لا توقع على هذه الوثيقة وإلا فإن "الكونغرس" سيفرض عليكم حصاراً كالذي فرض عليكم بعد اتفاق مكة، فكان جوابنا لهم أن المصلحة الوطنية الفلسطينية تقتضي أن نوقع وسنوقع، وبعد أخذ ورد وبعد جدال طويل وهواتف مختلفة واتصالات دائمة، أرسلت المبعوث لنا المسؤول عن هذه القضية عزام الأحمد إلى القاهرة في يوم الرابع عشر من أكتوبر الساعة 12 مساءً وقع على الوثيقة وكنا بانتظار أن توقع عليها حماس، ولكن حماس رفضت التوقيع عليها إلى يومنا هذا، ولكن منذ ذلك التاريخ قبل سنة ونصف ونحن نلتقي ونتحاور ونتشاور ویرسلون وفوداً ونرسل وفوداً، وكانت آخر الوفود التي ذهبت مرتين إلى دمشق وكان الأخ ماجد [فرج] موجوداً في هذه الوفود، وكاد الوفد أن يصل إلى بعض الحقائق وبعض الاتفاقات ولكن مع الأسف توقفت مرة أخرى، هذا لا يعني أننا سنتوقف أو نياس، لا بد لنا أن ننهي هذه المسألة بأي شكل حتى ينتهي الأمر، وتنتهي الفرقة والقسمة بين أبناء الشعب الفلسطيني، لأنه لا يجوز أن نصل إلى حل ولن نصل إلى حل إذا لم نكن متفقين مع بعضنا البعض، لأن حجة ننتياهو دائماً يقول إذا أراد أن يخترع حجة فهو ذكي في اختراع الحجج "مع من أتفاوض، مع رام الله أم مع غزة"، وهذا يكفي لأن يخلص نفسه من المسؤولية، نحن لا نريد أن نخلصه من المسؤولية، يجب أن يتحمل مسؤولية التأخير والتعطيل، وبالتالي موضوع الوحدة الوطنية أمر ضروري ولا بد منه ولا بد أن نستمر في مساعيها للوصول إلى الوحدة الوطنية".

(.....)

وحول الوضع في غزة، قال السيد الرئيس: "هناك ما زالت بعض الصواريخ تطلق من قطاع غزة، وهذا ما يعطي إسرائيل ذريعة لكي ترد يومياً بالقتل والتدمير على الناس، وأحب أن أقول لكم بمنتهى الصراحة إن حماس لا تطلق صواريخ، وقد وصلت إلى قناعة مؤخراً ربما قبل سنة أو أكثر أو أقل بأن الصواريخ لا فائدة منها، لكن المشكلة أن هناك تنظيمات متطرفة فرخت في داخل غزة، هي التي تزاد وهي التي تحاول إطلاق الصواريخ وحماس تحاول منعهم أحياناً باللطف وأحياناً بالقوة ومع ذلك لا زالت الصواريخ تطلق، ومن هنا فقد نبهت مصر مؤخراً إخواننا داخل غزة بأن إسرائيل يمكن أن تقوم بعدوان آخر على غزة، وتخيّلوا لو حصل عدوان آخر ماذا يمكن أن يؤدي إليه، فالوضع في غزة البيوت كلها انهارت في العدوان السابق، فيمكن أن يكملوا على ما تبقى من البيوت أو المدارس أو المستشفيات أو الأبنية وغيرها، ولذلك نرجو الله أن يعي أولئك الذين يطلقون الصواريخ حتى لا نعطي لإسرائيل الذريعة، علماً أن مثل هذه الصواريخ لا فائدة ترحى منها ولا أمل ولا أثر لها على الإسرائيليين وإنما فقط تعطيلهم الذريعة من أجل العدوان على قطاع غزة".

وتابع سيادته: "لا بد من الوحدة الوطنية، ولا بد أن نستمر في المفاوضات من أجل الوصول إلى السلام المبني على إقامة دولة فلسطينية مستقلة عاصمتها القدس، وإيجاد حل عادل لقضية اللاجئين بما يتناسب مع حقوقهم، وبالتالي ينتهي الصراع بين الإسرائيليين والعرب، خاصة وأن هناك مبادرة اسمها المبادرة العربية للسلام وأرجو ممن لم يطلع عليها أن يطلع عليها، وممن لم يقرأها أن يقرأها،

لأنها مبادرة عظيمة جداً أصدرتها السعودية عام 2002 وتبنتها القمة العربية في بيروت، ثم تبنتها كل القمم العربية التي تلت بيروت منذ عام 2002 إلى يومنا هذا، كذلك تبنتها القمم الإسلامية، ولذلك ترون المبادرة وعليها 57 أو 58 دولة عربية وإسلامية كلها تقول: "إذا انسحبت إسرائيل من الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة أي أقصد الجولان ومزارع شبعاء، فإن الدول العربية جاهزة لأن تعترف بدولة إسرائيل، وهذا لم يحصل في التاريخ منذ 62 سنة وإلى الآن، أن تقدم لإسرائيل مثل هذه الوثيقة الهامة الغالية ومع ذلك إسرائيل ترفض، إذاً نحن نضع إسرائيل في الزاوية لنقول: إسرائيل لا تريد السلام، نطوقها من كل بلاد العالم، نطوقها من البلاد العربية والإسلامية، نطوقها أيضاً من خلال الجاليات اليهودية المتنفذة من خلال المجتمع الإسرائيلي، ونرجو الله سبحانه وتعالى أن يوفقنا لما فيه خير وطننا، وأرجو لكم التوفيق في هذا البلد بلدكم الثاني عُمان، وأن تتاح لكم الظروف لزيارة وطنكم الأول فلسطين وتطلعوا على أحواله، وأهلاً وسهلاً بكم".

وثيقة رقم 15 :

بيان صادر عن لجنة المتابعة للقوى والقوائم والمؤسسات المطالبة بإجراء الانتخابات في الضفة الغربية وقطاع غزة¹⁵

16 كانون الثاني/يناير 2011

بيان إلى الرأي العام

معاً لإجراء انتخابات حرة نزيهة في أيار القادم

بعد مرور أكثر من شهر على صدور قرار محكمة العدل العليا القاضي بإلغاء قرار مجلس الوزراء غير القانوني بإلغاء الانتخابات المحلية التي كانت مقررة في السابع عشر من تموز من العام الماضي، ورغم وضوح هذا القرار الذي يحمل صفة القطعية والإلزامية ووجوب التنفيذ الفوري، ورغم إعلان مجلس الوزراء عقب صدور القرار إلتزامه به واحترامه لقرارات القضاء ومن ثم تكليف وزير الحكم المحلي بتقديم تصور حول الانتخابات وموعدها إلا أن أي قرار لم يصدر بعد عن مجلس الوزراء.

إن انقضاء هذه المدة دون إعلان موعد جديد للانتخابات يشير إلى خطورة تكرار النهج الذي أدى إلى إلغاء الانتخابات، والضرب بعرض الحائط بأسس وتقالييد العمل الديمقراطي في فلسطين، والانصياع لرغبات وظروف بعض القوى والجهات غير الجاهزة وغير الراغبة في إجراء هذه الانتخابات.

وفي ذات الوقت فإن وزارة الحكم المحلي تستمر في إجراءاتها غير الديمقراطية في تعيين مجالس لجان محلية بديلة وأعضاء في مجالس ملء بعض الشواغر التي حدثت نتيجة انقضاء فترة طويلة على انتخابات المجالس القائمة حالياً، والتي مضى على بعضها أكثر من سبع سنوات خلافاً للقانون الذي يشير بوضوح إلى أن مدة المجالس المنتخبة هي أربع سنوات فقط، إضافة إلى قيام الوزارة بعمليات دمج وتوحيد لمجالس محلية متباينة من حيث الموقع الجغرافي وطبيعة السكان وهمومهم ومشاكلهم، بالرغم من حقيقة أن عمليات الدمج السابقة لم تثبت نجاحها أو نجاعتها، وكان آخرها ما حصل في منطقة جنين من استحداث لمجلس مرج ابن عامر ومجلس المتحدة، وذلك دون الاستناد